دور حوكمة الإستدامة الثلاثية في تعزيز التنمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد-19 (تجارب دولية رائدة)

The role of tripartite sustainability governance in upgrade sustainable development under the Covid-19 pandemic (leading international experiences)

جمال الدين بكيري[1*]، رضا موسى[2]، بهاز جيلالي[3]

[1] جامعة غرداية، الجزائر، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للإرتقاء الإقتصادي والإجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، bekiri.djameleddine@univ-ghardaia.dz

[2] جامعة غرداية، الجزائر، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للإرتقاء الإقتصادي والإجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، moussa.ridha@univ-ghardaia.dz

[3] جامعة غرداية، الجزائر، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للإرتقاء الإقتصادي والإجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، bahaz.djillali@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: ../../2019 تاريخ القبول: ../../2019 تاريخ النشر: ../../2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حوكمة الاستدامة الثلاثية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد من خلال عرض تجارب دولية رائدة، على اعتبار أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطا وثيقا بتحسين أداء الحكومات في المفاصل الأساسية المتعلقة بحوكمة الإستدامة الثلاثية ذات التوجهات المتوافقة مع التحديات الراهنة في ظل أزمة وباء كوفيد-19، الأمر الذي سينعكس إيجابا على التنمية المستديمة.

كلمات مفتاحية: حوكمة الاستدامة الثلاثية، جائحة فيروس كورنا المستجد (كوفيد-19)، التنمية المستدامة، تجارب دولية رائدة.

تصنيفات JEL: I15، G34، Z19.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This study aims to identify the triple sustainability governance and its role in promoting sustainable development in light of the emerging corona virus pandemic by presenting leading international experiences, given that achieving sustainable development goals is closely related to improving the performance of governments in the basic joints related to the governance of tripartite sustainability with compatible orientations. With the current challenges in light of the crisis of the Covid-19 epidemic, this will reflect positively on sustainable development.

Keywords: Triple Sustainability Governance; COVID-19 Pandemic; Sustainable Development; Leading International Experiences.

Jel Classification Codes: I15, G34, Z19.

1. مقدمة:

لا يزال العالم اليوم يواجه تحديات كبيرة في مجالات التنمية، وتزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بحوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG) التي تمثل معيارا أساسيا في قياس الأداء للحكومات والقطاع الخاص من خلال جملة من المعايير والآليات التي تسهم في نهاية المطاف إلى تحقيق الأهداف الكلية التي تدعم التنمية المستدامة خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية وتفشي الأمراض والأوبئة العالمية مثل فيروس كونا المستجد، لذلك فإن تطبيق المبادئ الراسخة للحوكمة أصبحت خيارا لا بد منه على اعتبار أن كل الممارسات الرشيدة تؤدي إلى تجنب المشكلات والأزمات التي تعاني منها الدول العربية عامة والجزائر بصفة خاصة وهذا مقارنة بالدول المتقدمة.

يعيش الاقتصاد العالمي على وقع تداعيات الأزمة الاقتصادية التي سببها الانتشار الواسع لفيروس كورونا المستجد، فمنذ إعلان منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 مارس 2020 جائحة عالمية انتقلت أثاره من المجال الصحي إلى جميع النواحي الأخرى فقد عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي، وعزل دولا ووضعها تحت الحجر الصحي، وأصاب عدة قطاعات بخسائر فادحة، وهو الأمر الذي جعل العالم اليوم أمام تحد حقيقي في كيفية الخروج من هذه الأزمة الصحة، ومواجهة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،

غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تنمية التعاون وتكاثف جهود المجتمع الدولي، وبفتح الباب واسعا لدمج مبادئ حوكمة الاستدامة الثلاثية في عالم الأعمال كإجراء لمواجهة الأخطار الأكثر تهديدا على الاقتصاد خاصة في زمن الجائحة العالمية (Covid-19) التي تعد من أسوأ الأزمات التي يمر العالم، والتي ثبت عجز النظام العالمي عن احتواءها والتخفيف من أثارها السلبية بشكل سريع وفعال وسط بيئة يسودها التغير المستمر، وهو الأمر الذي يمكن من القدرة على التكيف وسرعة الاستجابة لمواجهة هذه التداعيات التي أفرزتها الجائحة العالمية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

1.1 الإشكالية الرئيسية:

❖ **ما مدى تطبيق حوكمة الاستدامة الثلاثية كآلية لتعزيز التنمية المستدامة على ضوء التجارب الدولية ؟**

إلى جانب السؤال الرئيسي للإشكالية العامة تتبلور التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي العوامل التي تدفع للاهتمام بحوكمة الاستدامة الثلاثية ؟
- ماهي المبادئ والمعايير الأساسية لحوكمة الاستدامة الثلاثية التي تمكن من تعزيز التنمية المستدامة في ظل الأزمات الصحية ؟
- لماذا تسعى دول العالم للتوجه نحو حوكمة الاستدامة الثلاثية كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة؟

2.1 أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم حوكمة الاستدامة الثلاثية ومبادئها وآلياتها وعلاقتها بالتنمية المستدامة؛
- طرح أفكار ونماذج لبناء إستراتيجية لتعزيز حوكمة الاستدامة الثلاثية وتحقيق التنمية المستدامة؛
- تحديد الإشكاليات والمعيقات التي تواجه الجزائر ودول العالم النامي في تجسيد متطلبات وأنظمة حوكمة الاستدامة الثلاثية؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال حوكمة الاستدامة الثلاثية والتعرف على تحدياتها لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؛
- الخروج بحلول وتوصيات ناجعة لتفعيل آليات حوكمة الاستدامة الثلاثية والرفع من أداءها لتحقيق التنمية المستدامة.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا الموضوع من خلال تزايد الاهتمام المحلي والعالمي وفي العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء وهذا بالنظر إلى أن تبني حوكمة الاستدامة الثلاثية بمستوياتها المتعددة يضمن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة خاصة في ظل تداعيات الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث لا تقتصر ممارساتها على قطاع معيّن، أو جهة معينة، ولكن يمكن تطبيقها على جميع مؤسسات الأعمال سواء في القطاع العام أو الخاص، في بيئة تتميز بالتغير المستمر.

1.4 منهج الدراسة:

يعتمد البحث على النهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى الاطلاع على آليات وقواعد الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات العالمية والمحلية، وأخضعت للتحليل والمناقشة بما يخدم أهداف البحث، ومن ثم اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في إعطاء مرجعية مفيدة.

2. مفهوم الحوكمة الإستدامة الثلاثية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

في ظل تفاقم المشاكل البيئية وانتشار الفقر وتدني مستويات المعيشة، يبرز الدور المحوري لحوكمة الاستدامة الثلاثية في عملية التنمية المستدامة، حيث تصف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتي تعرف اختصارا بالإنجليزية بESG ، المجالات الثلاثة الرئيسية ذات الاهتمام التي تم تطويرها لتكون العوامل الرئيسية لقياس الإستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمار في الشركة أو الأعمال التجارية، ويعد مصطلح الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات هو المصطلح الشامل للمعايير المستخدمة فيما أصبح يعرف باسم الاستثمارات المسئولة من الناحية الاجتماعية.

1.2 تعريف الحوكمة الاستدامة الثلاثية وتأثيرها على التنمية المستدامة:

قبل التطرق إلى تعريفها، لابد من تطرق إلى المكونات والعناصر الحوكمة الإستدامة الثلاثية والمتمثلة فيما يلي:

1.1.2 تعريف الحوكمة البيئية: تعرف على أنها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى

الفردي وصولا إلى المستوى العام، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الإستدامة البيئية في حين يؤكد استخدام البعد العالمي بمسؤولية عدد كبير من المؤسسات والفواعل داخل وخارج الحكومة وعبر الحدود الوطنية والمؤسسات عن جزء كبير من إدارة وتسيير الكوكب (غربي و سارة، 2018، صفحة 310).

2.1.2 تعريف حوكمة الاجتماعية: تعرف على أنها مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الاهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع، والتي تتمثل في نهاية الامر جزءا من المنافع الإقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من استراتجياتها، بواسطة سلوك أخلاقي وشفاف ويجب أن (دفون و دربدي، 2019، صفحة 138):

- ✓ يتلائم مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع؛
- ✓ يتطابق مع القانون المطبق والمعايير الدولية للسلوك؛
- ✓ يدمج في كامل المؤسسة.

3.1.2 تعريف حوكمة الشركات: تعتبر حوكمة الشركات من أهم المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظرا لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية البيئية، فالحوكمة الشركات تتمثل في مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم مختلف العلاقات في الشركة وتقلل من صور التعارض والاختلاف بين إدارة والشركة والمساهمين وذوي المصلحة، بالإضافة إلى وضع الاهداف ومتابعة تطوير الاداء وتحقيق الإفصاح والشفافية، الانضباط والعدالية وحماية حقوق أصحاب المصالح (حسن و الدبل، 2013، صفحة 17).

ومنه تعرف الحوكمة الثلاثية بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وبالغة الإنجليزية (Environmental, Social, Corporate Gravernence) وهي اختصارا بـ (ESG)، وهي المجالات الثلاثة الرئيسية التي تهتم بقياس الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمار في الشركة أو الأعمال التجارية، كما أن هناك مجموعة كبيرة من الاهتمامات التي يتم تضمينها بشكل متزايد ضمن إطار العوامل غير المالية التي تظهر في تقييم حق المساهم والعقارات والمؤسسات التجارية وكل استثمارات الدخل الثابت، ويعد مصطلح الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات هو المصطلح الشامل للمعايير المستخدمة فيما أصبح يعرف باسم الاستثمارات المسؤولة من

الناحية الاجتماعية. (كلش، 2021)، وترتبط الحوكمة الإستدامة الثلاثية بمجموعة من المنظمات الدولية المتمثلة في شكل التالي (Kocmanová & Dočekalová, 2012).

الشكل (01): المنظمات الدولية التي تتعامل مع مؤشرات ESG

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)	مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (UN PRI)	نقابة رجال الاتربات (SRI)	الاتحاد الأوروبي لجمعيات المحللين الماليين (EFFAS-DVFA)	المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة (UNEP FI)

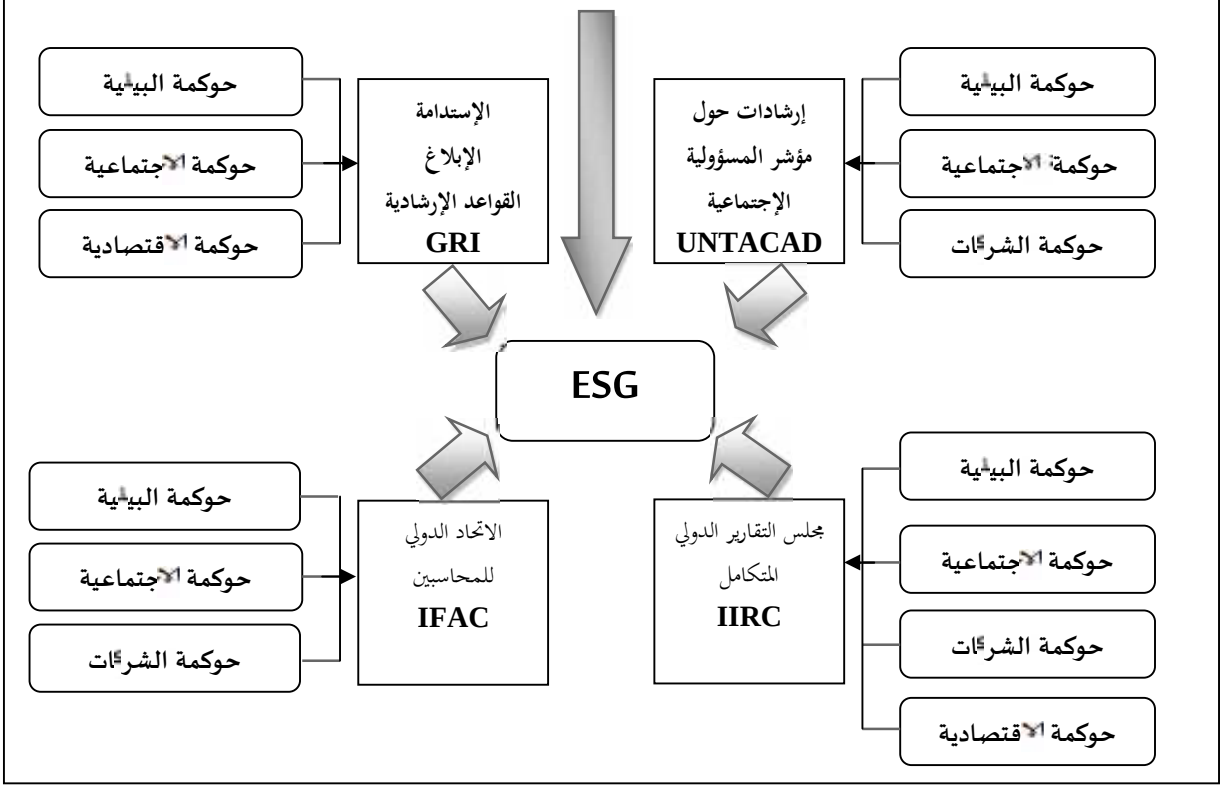

Source: (Kocmanová & Dočekalová, 2012, p. 196)

2.2 دوافع ظهور الحوكمة الإستدامة الثلاثية من منظور التنمية المستدامة

ظهرت حوكمة الاستدامة الثلاثية من أجل حماية كل من الشركات والمجتمع والمحيط الذي أصبح من ضمن الشروط الأساسية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ومن بين أسباب نذكر:

1.2.2 دوافع حوكمة البيئية: من بين أسباب التي أدت إلى ظهورها نذكر: (زديرة، 2019، صفحة 82)

- ✓ تقليل كمية النفايات وبالتالي نقل المخاطر الناتجة عن النفايات والإصدارات الإشعاعية؛
- ✓ حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعة؛
- ✓ الإسهام ولو بجزء من معالجة مشكل الاقتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون؛
- ✓ تحسين صورة المنظمة بيئيا أمام المجتمع وقواه المفاعلة في مجال حماية المستهلك؛
- ✓ تحيينا داء المنظمة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم.

2.2.2 **دوافع حوكمة الاجتماعية:** تتمثل في ما يلي: (الحمدي، 2003، الصفحات 35-36)

- **العولمة:** تعتبر من أهم العوامل التي أدت لتبني المنظمات للحوكمة الإجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية ترفع شعار الحوكمة الإجتماعية، واصبحت تركز في حملاتها الترويجية على انها تهتم بحقوق الإنسان، وبتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال؛
- **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالا طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام؛
- **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة؛
- **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي.

3.2.2 دوافع حوكمة الشركات: من بين أسباب نذكر (خلود، 2021):

- **زيادة الشفافية:** وضع تدابير تزيد من الشفافية حتى تمنع المنظمين من التدخل وتفرض إطارات تنظيمية مكلفة، فإن أرباح الشركات تقل، وتزيد تعويضات التنفيذيين وكذلك

نسبة دوران الرؤساء التنفيذيين، إذ تحتاج ضوابط التدقيق الداخلي للشركات الكبرى في الغالب إلى اختبار نزاهة الموردين والشركات التي يتعاملون معها؛

- تقليل من تضارب المصالح: من تجنب المخاطر وحدوث مشاكل بين الشركات أو التأثير على بنية التعويضات الإدارية المؤدية إلى انخفاض الرواتب المرتفعة بشكل غير عادل؛
- منع صدمات السوق: من خلال تهيئة الشركات من انهيارات في السوق التي قد تؤثر على النظام الاقتصادي والأسهم المالية كاملة وتسبب ضررها والتأثيرات على البورصة العالمية من خلال الاستعداد للتغيرات الجذرية لقواعد الاستشارة والتدقيق التابعة للاقتصاد؛
- نشاط المساهمين: من خلال ترسيخ الاهتمامات البيئية والاجتماعية الأخرى بصورة عميقة في حوكمة الشركات، وكذلك زادت صناديق التحوط ذات الضمير الاجتماعي وأيضا صناديق الاستثمار المشتركة والصناديق المتداولة في البورصة، وركزت الشركات بصورة متزايدة حول إدارة الأخطار البيئية والكشف عنها، وبما في هذا شركات الطاقة.

3.2 معايير الحوكمة الإستدامة الثلاثية

تسمح معايير حوكمة الإستدامة الثلاثية بإلقاء نظرة ثاقبة على التزام الشركة من عدمها بالممارسات الأخلاقية، يتم تحديد المكوناتها من خلال:(Nolan, 2021)

1.3.2 حوكمة البيئية: تأثر الشركة على البيئية وقدرها على التخفيف من المخاطر المختلفة التي قد تضر بالبيئة، ويشمل ذلك البصمة الكربونية للشركة بالإضافة إلى سجلها فيما يتعلق بكفاءة الطاقة وإدارة النفايات والحفاظ على المياه والموارد الطبيعية الأخرى وغيرها؛

2.3.2 حوكمة الاجتماعية: من خلال تقيم علاقات الشركة مع الشركات الأخرى ومكانتها في المجتمع المحلي والتزامها بالتنوع والشمول بين القوى العاملة ومجلس الإدارة، ومساهماتها الخيرية، وما إذا كانت مشهورة بسياسات الموظفين التي تعزز الصحة والسلامة؛

3.3.2 حوكمة الشركات: من خلال تقييم العمليات الداخلية للشركة، مثل أساليب المحاسبة الشفافة وتعويضات التنفيذيين، وتكوين مجلس الإدارة، بالإضافة إلى علاقاتها مع الموظفين وأصحاب المصلحة، وقد تتضمن أيضا لوائح داخلية مصممة لمنع تضارب المصالح والسلوك غير الأخلاقي.

3. انعكاسات جائحة كوفيد-19 على اقتصاديات الدول

يعيش الاقتصاد العالمي حالة من الركود على وقع تداعيات الأزمة الاقتصادية التي سببها فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، الذي انتقلت أثاره إلى مختلف القطاعات، وشكل ضغطا هائلا على مجتمعات وإقصاديات الدول في جميع أنحاء العالم، وأكثر بكثير من مجرد أزمة صحية، فهو يشكل أيضا أزمة اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة.

1.3 آليات حدوث وانتقال الصدمة الاقتصادية لجائحة كوفيد-19

ركزت معظم التقارير الدولية على ثلاث قنوات أساسية من انتقال الصدمة لفيروس كورنا المستجد نجو معظم دول العالم، وهذه الصدمة التي تصيب العالم اليوم وهو لم يتعافى بعد من أثار أزمة الرهن العقاري التي حدثت في سنة 2008، على الرغم من هشاشة هذا النظام عموما، إلا أن الإحصائيات العالمية كانت تتوقع انتعاشا نسبيا في سنة 2020 حيث أوردت توقعات صندوق النقد الدولي زيادة في معدل النمو العالمي بنسبة 2,7%، بفعل الزيادة المستمرة في معدل النمو في الصين والذي قدر ب 06%. بالإضافة إلى تخفيف العراقيل على المبادلات التجارية وانتعاش وتيرة التصنيع والتصدير في العديد من الدول.

الشكل (02): إنهيار الناتج الإجمالي العالمي جراء الأزمات

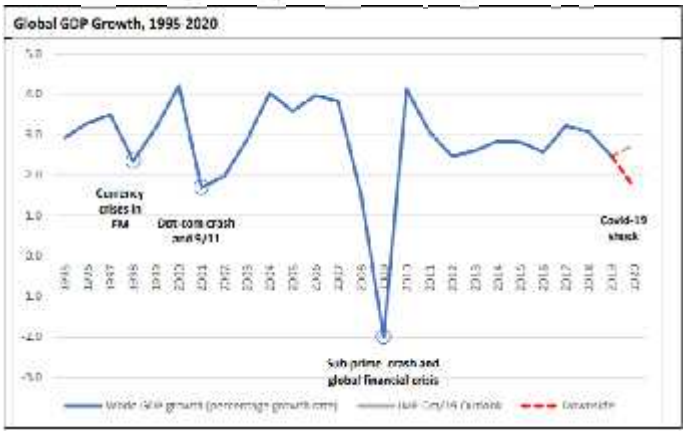

المصدر: (UNCTAD, 2020)

يشير الشكل السابق إلى تغير معدل الناتج الإجمالي العالمي وكيفية تأثيره بالصدمة الحالية والصدمات الماضية، حيث تمثلت القنوات الأساسية التي ساهمت في ظهور وانتقال الصدمة الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا المستجد إلى اضطرابات في الطلب العام بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وايضا من مظاهر الصدمة في إنخفاض العرض وانكماش الإنتاجية، حيث أغلقت السلطات والشركات في العديد من الدول أماكن العمل، الى جانب تعطل سلاسل التوريد

العالمية في العديد من السلع المصنعة،خاصة في ظل التأثير الواضح للوباء على دول مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

1.3 تأثير جائحة كوفيد على المستوى الاقتصادي

لقد تسبب فيروس كورنا المستجد في خلق أزمة متعددة الابعاد، حيث أنه من المتوقع تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، كنتيجة لتأثر جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس، وكذلك إجراءات احتوائه إلى جانب يتأثر جانب الطلب عالميا، وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين، وستتأثر الاقتصادات العربية سلبا من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة، وعائدات صادرات النفط، كما أنّ هناك بعض المستفيدين من انتشار فيروس كورونا مثل صناعة الأدوية، والاتصالات، وشركات التجارة الإلكترونية. (هاني، 2020).

حسب تقرير صندوق النقد الدولي المتعلق بأفاق الاقتصاد العالمي فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انتعاشا بطيئا من الانهيار الناتج عن جائحة كوفيد-19، حيث يُتوقع أن يرتفع الناتج بنسبة 4% خلال عام 2021، لكنه سيظل أقل من توقعات ما قبل الجائحة بنسبة 5%، ومن المرجح أن تلحق الجائحة أضرارا دائمة بالنمو المحتمل (Kirby & wheeler, 2021).

تولد هذه الأزمة الحالية آثارا غير مباشرة عبر سلاسل التوريد، لذلك فإن البلدان التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية هي الأكثر تضررا، تشير النتائج إلى أنه في المتوسط، كل شهر إضافي من الأزمة يكلف 2.5-3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Fernandes, 2020).

الشكل (03): التغير في النمو للاقتصاد العالمي لثلاث سنوات

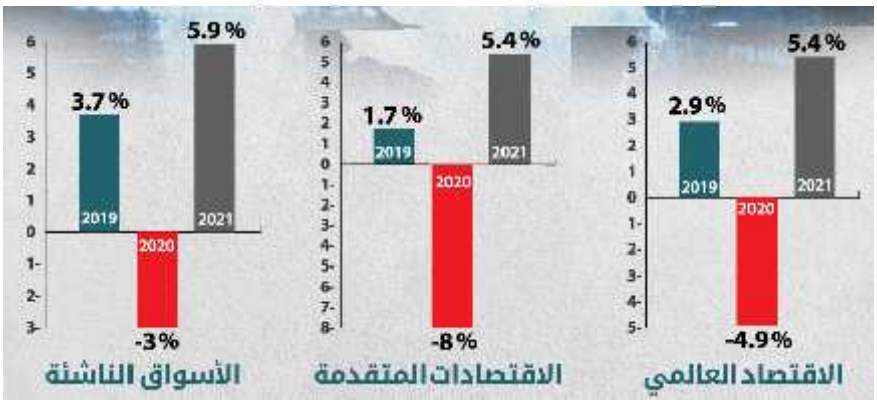

Source: (Unido, 2020)

يظهر الشكل أعلاه اقتصاد العالم في ثلاث سنوات حيث سجل معدل نمو ايجابي في سنة 2019 وانكماش في سنة 2020 مع توقعات متحفظة بنمو ضئيل سنة 2021، وأشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى انكماش اقتصادي عالمي مقدر كمتوسط عند 4.9 % لعام 2020. فتأثيرات الجائحة في الاقتصاد كانت قوية في النصف الأول من العام الحالي، فيما التعافي سيستمر بطيئاً لعام 2020، على أن يعاود الارتفاع في عام 2021 بحدود 5.6% نمو إيجابي ولكنه يبقى أقل بست نقاط مئوية عن مستويات كانت ستُسجَل لولا جائحة كورونا.

2.3 تأثير جائحة كوفيد على المستوى الاجتماعي والبيئي

أثر فيروس كورنا المستجد بشكل كبير على جميع جوانب وقطاعات الحياة، إذ أغلقت مدنا ودلا كاملة وأوقفت حركة الملاحة الجوية وأغلقت المطارات ومنعت التجمعات الاجتماعية وغير الاجتماعية بكافة أشكالها، وفي ظل هذا الوضع فعلت اغلب المؤسسات العمل عن بعد، ويتوقع ان تؤثر الجائحة العالمية الوبائية بشكل كبير على أسواق العامل في العالم، حيث تتوقع منظمة العمل الدولية فقدان 305 مليون شخص لوظائفهم على الأقل غالبيتهم في القطاع الخاص، ونتيجة لتفشي المرض ظهرت آثار سلبية مباشرة على النظام الصحي العالمي والتي من أبرزها الضغط على الخدمات الطبية المقدمة من طرف المؤسسات والمراكز الصحية (الخليجي, المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون، 2020). تشير احدث توقعات صندوق النقد الدولي لعامي 2020 و2021 بخصوص أفاق النمو أن العالم قد دخل في حالة ركود سيء أو أسوأ مما كان عليه في عام 2009 (International monetary fund, 2020) .

الشكل (04): التغير في الإنفاق الاجتماعي

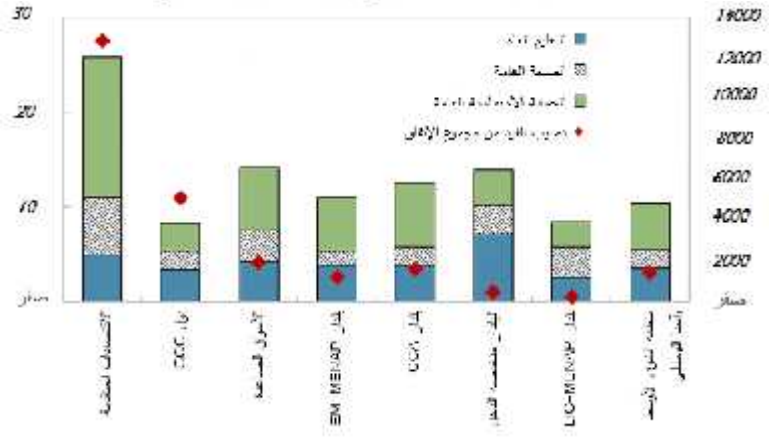

Source: (Duenwald, Guscina, & Mathai, 2020)

من خلال الشكل السابق يتضح أن حجم الإنفاق الاجتماعي منخفض دون المستوى، وجاءت جائحة كوفيد-19 لتبرز بوضوح التحدي الذي يمثله تحسين النتائج الاجتماعية، إذ أن رفع مستوى الإنفاق الاجتماعي وتحسين كفاءته (أي مزيد من المخرجات في مقابل المدخلات) يمكن أن يساهم بدور مهم في هذا الخصوص، ويعتمد تحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي بصورة حاسمة على تعزيز المؤسسات وتحسين الحوكمة والشفافية.

أما فيما يتعلق بالجانب البيئي وتزامنا مع تشديد الإجراءات الرامية لاحتواء فيروس كورونا المستجد في جميع القارات ترتب على ذلك تبعات أخرى غير متوقعة، منها انخفاض المفاجئ في إنبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وكذا انخفاض كبير في تلوث الهواء، حيث تحسنت جودة الهواء في أكثر من 337 مدينة في العالم، وفي عدد من الدول بأكثر من 11،% فمثال في نيويورك تراجع التلوث ب 50 % مقارنة بالعام الماضي، وفي العالم انحسرت في الثلاثي الأول من عام 2020 الإنبعاثات بحوالي 25%، في المقابل تراجع استهلاك الفحم بما يقدر 40%، وهذا نتيجة لإغلاق الشركات والمؤسسات، إلغاء الرحلات والسياحة وإجبار الناس على المكوث في البيوت (Hamwey, 2020).

4. تجارب الدولية الناجحة في تبني حوكمة الإستدامة الثلاثية إبان جائحة كوفيد

1.4 تجربة الولايات المتحدة الامريكية

1.1.4 في المجال البيئي: قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من إجراءات فيما يخص الحوكمة البيئية ومن بينها: (ارقام، 2021)

- شركة (Emerson Electric): التي تعمل على بيع المعدات الصناعات المرتبطة بالوقود الأحفوري، حيث التزمت مؤخرا بخفض إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 20% من الإيرادات بحلول 2028، وسلطت الضوء على التقنيات التي تعمل عليها لدعم الطاقة الشمسية والهيدروجين والغاز الطبيعي المتجدد.
- كما قامت شركة (Ingersoll Rand): التي تعمل على بيع المضخات عالية الضغط التي تحتاجها شركات التنقيب النفطي، فقد طرحت الشركة أهدافا جديدة للاستدامة بما في ذلك الانتقال إلى الطاقة المتجددة بنسبة 100% بحلول 2050 بأنها ستكون بلا إنبعاثات كربونية بحلول 2025 بفضل الاستثمارات في الكهرباء المتجددة.

2.1.4 في المجال الاجتماعي: تبنت الولايات المتحدة الأمريكية عدة إجراءات في المجال الاجتماعي والمتمثلة في: (BBC, 2021)

- تقديم دعم مالي مباشر بقيمة 1400 دولار في جيوب العمال ذوي الأجور المنخفضة وأفراد أسرهم؛
- وتمديد إعانات البطالة لمنع انتشاء الفقر؛
- إعفاءات ضريبية للآباء الذين فقدوا وظائفهم؛
- والمحافظة على إعفاءات البطالة بقيمة 300 دولار أسبوعيا إلى غاية سبتمر من عام 2021 وإعانات الرعاية الصحية؛
- زيادة الحد الأدنى للأجور لتصبح 15 دولار في الساعة.

3.1.4 في المجال المؤسساتي:

قام الرئيس الأمريكي جو بايدن بتوقيع على مشروع قانون لخطة مساعدات اقتصادية بقيمة 1.9 تريليون دولار لمساعدة الأمريكيين والشركات الصغيرة المتضررين من جائحة فيروس كورونا، كما تعهد بتأمين ملايين فرص العمل في مجال الصناعة التحويلية، كما ساهم في تعافي سوق الأسهم بشكل التام الذي كان من بين أولى القطاعات الاقتصادية تضررا بسبب الجائحة. (الجزيرة، 2021)

2.4 التجربة الالمانية

2.2.4 في المجال البيئي: صادقت حكومة المحافظين الليبراليين الحالية على مبادئ برنامج "الطاقة المندمجة وبرنامج المناخ" الذي تم نشره عام 2007 والذي يرسم إستراتجية مكافحة التغيرات المناخية، وتضع هذه الإستراتجية أهدافا طموحة ولا سيما:

- التخفيض بنسبة 40% من الغازات الدفينة المسببة للارتفاع الحراري في أفق 2020 مقارنة مع مرجعية 1990.
- تحقيق نمو بنسبة 03% في النجاعة الطاقية
- تنمية الطاقات المتجددة بمعدل 18% بالنسبة للإمداد الإجمالي من الطاقة في 2020، وبعدل 50% في سنة 2050.
- الرفع من الإنتاج المشترك للحرارة والكهرباء إلى 25% من النجاعة في 2020.
- الأمر الذي تطلب إعادة هيكلة صناعية تدمج بعض الاعتبارات البيئية بشكل ينعكس بقوة على تنمية التكنولوجيا، وفي نفس الوقت على نمط عيش المواطنين، ويتوقع ان توفر

هذه الإستراتجية الجديدة للاقتصاد البيئي 500 ألف فرصة عمل إضافية في مجال حماية البيئة في عام 2020 و800 ألف في عام 2030. (كافي و هماش، 2017)

2.2.3 **في المجال الاجتماعي:** قامت الدولة الألمانية بعدت إجراءات المتمثلة في:(DW, 2020)

- قامت بتخفيض المؤقت لضريبة القيمة المضافة على المبيعات من 19 إلى 16%بالنسبة للضريبة العالية ومن 7 إلى 5% بالنسبة للضريبة المخفضة التي تفرض على السلع ضرورية كالأغذية ؛
- عدم السماح للمؤجرين بفسخ عقود المستأجير إذا تعثروا في السداد بسبب أزمة كورونا؛
- إعانات بطالة؛
- حصول الآباء على إعانات في حدود 300 يورو دعم الأطفالهم؛
- دعم الشركات في الاحتفاظ بالعمالة من خلال العمل بدوام جزئي بدلا من تسريحهم؛
- حصول المستشفيات على إعانات تفوق 3 مليارات يورو؛
- كما حرصت على توفير الأمن الغذائي وعدم إثارة أي رعب بين المواطنين؛

2.2.4 **في المجال المؤسساتي: من الإجراءات** التي قامت بها نذكر: (DW, 2020)

- تخصيص حزمة مالية ضخمة بقيمة 130 مليار يورو لتعويض الشركات من خسائرها ومنع افلاسها؛
- كما تم تخصيص جزء هام من الحزمة للحد من الركود من خلال ضخ استثمارات كبيرة في قطاعات استراتيجة كالمعلوماتية والطاقات المتجددة؛
- قدمت مساعدات مالية للشركات الصغيرة بقيمة 50 ألف يورو؛
- استغلال الشركات للحافز التخفيض الضريبي لتحقيق المزيد من الربح لتعويض خسائر الإغلاق بسبب الجائحة؛

3.4 التجربة الصينة

1.3.4 في المجال البيئي:

صادقت الصين على بروتوكول كيوتو، وفي سبتمبر 2020 أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (Xi Jinping) أن الصين ستعزز هدفها المناخي لعام 2030 (NDC)، وذروة الانبعاثات قبل عام 2030 وتهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2060 ". وفقا لما إذا كان سيتم تحقيقه، فإنه سيخفض الارتفاع المتوقع في درجة الحرارة العالمية بمقدار 0.2 - 0.3 درجة

تم الإعلان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ذكر (شي جين بينغ) الرابط بين جائحة كورونا وتدمير الطبيعة كأحد أسباب القرار، قائلًا إن "البشرية لم تعد قادرة على تجاهل تحذيرات الطبيعة المتكررة"، وفي 27 سبتمبر 2020، قدم علماء المناخ في الصين خطة مفصلة حول كيفية تحقيق الهدف، وصفت بأنها "الهدف المناخي الأكثر طموحا في العالم على الإطلاق"، وفقًا للخطة، ستبدأ انبعاثات غازات الدفيئة في الانخفاض بين عامي 2025 و 2030، بينما سينخفض إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2035، وبحلول عام 2050 ستتوقف الصين عن إنتاج الكهرباء بالفحم. بحلول عام 2025، سيتم إنتاج 20٪ من الطاقة بدون الوقود الأحفوري بحلول عام 2060، ستنخفض الانبعاثات إلى 200 مليون وسيتم تخفيف هذه الانبعاثات من خلال احتجاز الكربون وتخزينه، عزل الكربون، الطاقة الحيوية (statista, 2021) .

أما فيما يتعلق بكفاءة الطاقة فإنها تحسنت بشكل كبير، حيث تم تقديم الحوافز الضريبية وتمويل الدولة للتصنيع السريع، مما ساهم في التطور السريع للصناعات الثقيلة غير الفعالة للغاية في استخدام الطاقة، استخدمت مصانع الصلب الصينية طاقة أكثر بمقدار خمس طاقة للطن الواحد عن المتوسط العالمي، وحدد هدفا يتمثل في تحسين كثافة الطاقة بنسبة 20٪، خاصة بعدما أطلقت مبادرة الحزام والطريق التحالف الدولي للتنمية الخضراء في سنة 2019.

2.3.4 في المجال الاجتماعي:

بعد 40 عاما من الإصلاح والانفتاح، أصبحت الطرق الصينية والتجارب الصينية في العصر الجديد أمثلة ناجحة وأشياء مرجعية ذات أهمية عالمية. على مدى السنوات الأربعين الماضية، حرر الإصلاح والانفتاح قوى الإنتاج الاجتماعي في الصين وطورها، وعزز بشكل كبير التنمية الشاملة للمجتمع وسرعتها، وكانت التغييرات في مجال الحوكمة الاجتماعية واسعة وعميقة.

طرح (منهاج جمهورية الصين الشعبية للخطة الخماسية الثالثة عشرة للاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية) الذي تم إعلانه في مارس عام 2016، "بناء وضع الحوكمة الاجتماعية المتسم بالبناء المشترك والاستفادة المشتركة لكل أبناء الشعب"، وطرح التقرير المقدم للمؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني بشكل متزايد، "بناء وضع الحوكمة الاجتماعية المتسم بالبناء المشترك والإدارة المشتركة والاستفادة المشتركة" وذلك يتطلب تعزيز بناء نظام الحوكمة الاجتماعية، من حيث الصبغة الاجتماعية وحكم القانون والتقنيات الذكية والصبغة

التخصصية، وتعزيز بناء آلية الوقاية من التناقضات الاجتماعية وتسويتها، وترسيخ مفهوم التنمية الآمنة وتطوير فكرة "الحياة فوق كل شيء والسلامة ذات أهمية قصوى"، وتعزيز بناء منظومة حوكمة المجتمعات المحلية، ودفع انتقال مركز ثقل الحوكمة الاجتماعية إلى الوحدات القاعدية، وإظهار دور المنظمات الاجتماعية وتحقيق التفاعل الإيجابي بين الحوكمة الحكومية والتنسيق الاجتماعي والإدارة الذاتية للسكان (أرابيك تشاينا ، 2019).

3.3.4 في المجال المؤسساتي:

في عام 2018، قامت لجنة الأوراق المالية والتنظيم الصينية (CSRC) بمراجعة قانون الحوكمة الخاص بها للشركات المدرجة، مما يمهد الطريق لإصدار قواعد الإفصاح الإلزامية بشأن البيئة والمجتمع والحوكمة منذ ذلك الحين، تقوم بورصتا شنغهاي وشينزن بالتشاور مع ممارسي السوق بشأن المتطلبات المقترحة، حاليًا يتم تشجيع الشركات المدرجة في البر الرئيسي من قبل لجنة الأوراق المالية والتنظيم الصينية على نشر تقارير الاستدامة السنوية، تركز هذه الإفصاحات في الغالب على الاستدامة البيئية والمساهمات الخيرية، حيث أصدر أكثر من 1000 أو 27 في المائة من هذه الشركات تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عام 2020، مع قيام 86 في المائة من أكبر 300 سهم مدرج في البر الرئيسي من حيث القيمة السوقية بذلك – ارتفاعًا من 49 في المائة في عام 2010، كما قال (فيليكس لام)، رئيس الإشراف على الاستثمار في شركة آسيا والمحيط الهادئ باستثناء اليابان قال لام إنه في حين يبرز توافر وجودة بيانات الحوكمة، وتتوافر البيانات البيئية القابلة للقياس والمقارنة بشكل متزايد، فإن البيانات المتعلقة بالتأثير الاجتماعي محدودة ويمكن تعزيزها بالتنظيم. (أموال، 2021)

5. خاتمة:

تشارك العديد من المؤسسات الدولية في تطوير مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وإيجاد لغة مشتركة في تحديد مؤشرات الإدارة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر على أهدافها المشتركة لتحقيق أداء مستدام وطويل الأجل، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يواجهها العالم بفعل جائحة فيروس كورنا المستجد، والهدف من التجارب الدولية السابقة هو الوصول إلى تصور عام حول إمكانية الاستفادة من هذه التجارب لتطوير وتعزيز الدور البيئي، الاجتماعي والمؤسساتي للدولة الجزائرية في ظل جائحة كوفيد-19، إلى جانب ضرورة اطلاع الحكومات والجهات المعنية في الدول العربية عامة والجزائر بصفة خاصة

عليها وتوفير الفرصة لها ودعمها فنيا لمناقشة العوامل المساعدة والعوامل المعرقلة لصياغة وتنفيذ حوكمة استدامة ثلاثية متكاملة يتم من خلالها تحديد المقاربات التي تساعد حكومات هذه الدول في وفق خصوصية كل بلد ومجتمع خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية وتفشي الأمراض والأوبئة العالمية، مع ضرورة التأكيد على أهمية ربط المجالات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالتنمية المستدامة، وضرورة إدراج السياسات المتمحورة حول الإنسان وتأمين الحاجات الأساسية لعيش كريم في الإطار الاستراتيجي للتنمية الكلية في الجزائر، وعليه إذا ارادت الجزائر أن تستفيد من حوكمة الاستدامة الثلاثية، يجب عليها أن تكون قادرة على تنمية مؤسساتها سواء الاجتماعية أو الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية السليمة والعادلة، وأفضل إدارة لها هي التي توسع نطاق السياسات الوطنية بحيث تساعد على تنمية المؤسسات وخلق الوظائف وخفض حدة الفقر وتحقيق المساواة، كما تقوى الحماية الاجتماعية وتعزز المهارات والكفاءات، كما تدعم الإجراءات التي تستهدف التغلب على الطابع غير المنظم وعدم المساواة والاستبعاد، كذلك تتطلب المزيد من التماسك بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان التنمية المستدامة.

1.5 النتائج:

- يختلف مستوى تبني حوكمة الإستدامة الثلاثية بين دول العالم المتقدم بصفة عامة والدول النامية ومنها الجزائر بصفة خاصة نظرا لعدة عوامل منها التقدم التكنولوجي والإمكانيات المادية ورؤوس الأموال الضخمة التي يحوزها العالم المتقدم.
- وفقا لمسح أجرته «إم سي إس أي» حول توجهات المؤسسات الاستثمارية، تبين أن 79% منها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، زادت استثماراتها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مقارنة بنسبة 77% على الصعيد العالمي.
- في الوقت نفسه، يتوقع 57% من مستثمري آسيا والمحيط الهادئ أن يكونوا قد أدمجوا «بشكل كامل» أو «إلى حد كبير» قضايا حوكمة «إي إس جي» في تحليل استثماراتهم وعمليات صنع القرار بحلول نهاية عام 2021.
- شهد عام 2020 تحولا عميقا في الطريقة التي تستثمر بها الدول، حيث أدرك العديد من المستثمرين أن الكثير من الشركات التي لديها ممارسات بيئية واجتماعية وحوكمة قوية تفوقت خلال جائحة كوفيد-19.

- من بين الإفصاحات المهمة التي تبنتها الشركات والبورصات في السنوات القليلة الماضية، كان تقرير "الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، وذلك في إطار تعزيز الشفافية التي تتحلى بها هذه المؤسسات، وعلى جانب آخر إظهار مشاركة في القضايا الاجتماعية.
- وجدت دراسة استقصائية أخرى أجراها بنك أوف أميركا للاستثمار (BofA Securities) لأكثر من 100 عميل من المستثمرين في الأسواق الناشئة أن ما يقرب من الثلثين قالوا إنهم يولون اهتماما لعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ولكن لديهم مرونة بشأن الدرجة التي يأخذونها في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

2.5 التوصيات:

- ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي واستيعاب تطبيقاتها الرقمية لما تتيحه من فرص هائلة لتجاوز تلك المشكلات ومسايرة المعايير العالمية التي أصبحت تتحكم في الجودة والتنافسية ذات الأبعاد التنموية المستقبلية.
- ضرورة إعداد برامج إعلامية وتدريبية لترسيخ ثقافة حوكمة الاستدامة الثلاثية في المجتمع، وذلك من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، كونها تمثل خط الدفاع الأول ضد أي الفساد.
- إلزام الشركات المملوكة للدولة بنشر التقارير المالية السنوية والإيضاحات المكملة لها، على أن تتضمن هذه التقارير العديد من المؤشرات المالية وغير المالية التي تعكس أداء الشركة، ليتسنى للجمهور الاطلاع عليها.
- نشر ثقافة حوكمة الإستدامة الثلاثية وتعزيزها من خلال قيام الجهات ذات العلاقة بعمل برامج تدريبية تعزز ثقافة الحوكمة وممارستها.
- الأخذ بعين الاعتبار مستوى ممارسة حوكمة الاستدامة الثلاثية بشكل جدي عند اتخاذ المستثمرين قراراتهم الاستثمارية.
- بناء مؤشر سنوي لقياس مستوى ممارسة حوكمة الاستدامة الثلاثية بالنسبة للشركات يصدر بشكل دوري.
- دراسة مدى انسجام البيئة القانونية والمؤسساتية مع مبادئ ومعايير حوكمة الاستدامة الثلاثية للتمكين من بناء قاعدة قانونية قوية لنظام حوكمة فعال.

6. قائمة المراجع

1.6 قائمة المراجع باللغة العربية

1. أرابيك تشاينا . (04 04, 2019). *وضع الحوكمة الاجتماعية المسم بالبناء المشترك والإدارة المشتركة والاستفادة المشتركة*. تاريخ الاسترداد 06 06, 2021، من أرابيك تشاينا : http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2019-04/04/content_74646167.htm
2. الجزيرة. (9 6, 2021). *الاقتصاد الأميركي على المحك.. 5 أمور تجب مراقبتها عام 2021*. تاريخ الاسترداد 05 06, 2021، من الجزيرة: https://www.aljazeera.net
3. الخليجي, المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون. (2020). *تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) في دول مجلس التعاون على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية-تقرير خاص*.
4. خاص ارقام. (2021). *الحوكمة البيئية والمؤسسية، كيف جعلت من الشركات قبلة للاستثمارات في أسواق الأسهم؟* تاريخ الاسترداد 9 6, 2021، من أرقام: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1449238
5. شرف الدين حسن، و رندة ديب الدبل. (2013). تأثير حوكمة الشركات على الأزمة المالية الاقتصادية. *رماح للبحوث والدراسات* ، الصفحات 38-11.
6. شرف الدين زديرة. (2019). تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية كتوجه لدعم نظام الإدارة البيئية في منظمات الأعمال - نماذج عن شركات متمزة اجتماعيا. *حوليات جامعة بشار للعلوم الاقتصادية* ، الصفحات 97-74.
7. صلاح خلود. (2021). *اسباب ظهور حوكمة الشركة*. تاريخ الاسترداد 04 06, 2021، من المرسال: https://www.almrsal.com/post/1028422
8. عبد اللطيف هاني. (24 03, 2020). *آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضيلة ومؤقتة*. تاريخ الاسترداد 30 05, 2021، من مركز الجزيرة للدرسات: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4613
9. عزوز غربي، و عجرود سارة. (2018). الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* ، الصفحات 319-307.
10. فريدة كافي، و لمين هماش. (12, 2017). الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي بديل لتحقيق التنمية المستدامة - عرض تجارب دولية رائدة. *اقتصاديات الاعمال والتجارة* ، الصفحات 447-462.
11. فريق تحرير موقع أموال. (08 06, 2021). *مساعي تحسين معايير الإفصاح وصناديق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الصين*. تاريخ الاسترداد 06 06, 2021، من اموال: https://amw.al/2021/06/08/
12. فؤاد محمد حسين الحمدي. (2003). الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظات وإنعكاساتها على رضا المستهلك (أطروحة دكتوراه). كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة بغداد.
13. محمد دفون، و فاطمة دريدي. (2019). دور المسؤولية الإجتماعية الأخلاقية في تفعيل حوكمة الشركات. *مجلة الراث* ، الصفحات 152-135.
14. محمد كلش. (2021). *الحوكة البيئية و لاجتماعية وحوكمة الشركات وتأثيرها على سوق الأسهم*، من اخبار الإقتصاد والمال: https://tijaratuna.com/news/corporate-governance-and-stock-market/

2.6 قائمة المراجع باللغات الأجنبية

1. BBC. (2021). *Coronavirus: Joe Biden approves $1.9 trillion economic stimulus plan*. Retrieved from BBC NEWS: https://www.bbc.com/arabic/world-56353450
2. Duenwald, C., Guscina, A., & Mathai, K. (2020, 09 29). *Six Charts on Social Spending in the Middle East and Central Asia*. Retrieved 05 31, 2021, from imf: https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/09/25/na092920-six-charts-on-social-spending-in-the-middle-east-and-central-asia
3. DW. (2020). *The German government approves an unprecedented rescue package to face the consequences of Corona*. Retrieved 6 9, 2021, from DW: https://www.dw.com/ar
4. Fernandes, N. (2020, March 22). *Economic effects of coronavirus outbreak (COVID-19) on the world economy.* Retrieved 04 14, 2021, from ssrn: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3557504
5. Hamwey, R. (2020, 04 24). *Environmental impacts of coronavirus crisis, challenges ahead*. Retrieved 05 31, 2021, from unctad: https://unctad.org/news/environmental-impacts-coronavirus-crisis-challenges-ahead
6. International monetary fund. (2020, 03 27). *Opening Remarks at a Press Briefing by Kristalina Georgieva following a Conference Call of the International Monetary and Financial Committee (IMFC).* Retrieved 05 31, 2021, from imf: https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/27/sp032720-opening-remarks-at-press-briefing-following-imfc-conference-call
7. Kirby, p., & wheeler, c. (2021, january 05). *The global economic outlook in five charts*. Retrieved 03 15, 2021, from world bank blogs: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/afaq-alaqtsad-alalmy-fy-khmst-rswm-byanyt
8. Kocmanová, & Dočekalová. (2012). Construction of the economic indicators of performance relation to environmental, social and corporate governance (ESG) factors. *JOURNAL University of Agriculture and Silviculturae Mendelianae BRUNENSIS* , pp. 195-205.
9. Nolan, P. (2021). *What are Evironmental, Social, and Governance (ESG) criteria?* Retrieved 06 05, 2021, from the balance: https://www.thebalance.com/what-are-environmental-social-and-governance-esg-criteria-5112974
10. statista. (2021). *Most concerning environmental issues according to citizens in China as of March 2020 compared to March 2019.* Retrieved 06 06, 2021, from statista: https://www.statista.com/statistics/1001019/china-leading-environmental-issues/
11. UNCTAD. (2020). *The Coronavirus Shock: A Story of Another Global Crisis Foretold and What Policymakers Should Be Doing about It.*
12. Unido. (2020, 09 03). *World manufacturing set for biggest collapse in decades but impacts uneven*. Retrieved 03 11, 2021, from united nations industrial development organization manufacturing: https://www.unido.org/news/world-manufacturing-set-biggest-collapse-decades-impacts-uneven-unido-report